



اقتناص فرص الاستثمار الخارجي

البنوك المصرية تدخل سباق التوسع في المنطقة العربية

بنك مصر يحصل على أول رخصة في السعودية كخطوة أولى للانتشار خليجيا

بالخارج سجلت نحو 29.6 مليار دولار العام الماضي، بزيادة نسبتها 10.5 في المئة وتعادل حوالي 2.68 مليار دولار، مقابل 26.8 مليار دولار في عام 2019.

وينتهج البنك الأهلي المصري، وهو أكبر البنوك الحكومية، سياسات للانتشار خارجيا عبر شبكة تضم عددا من الوكلاء والمراسلين في دولة الإمارات أموال المصريين العاملين في الخارج. وفي السعودية، وتعد من أكبر المقاصد في تحويلات المصريين، عقد البنك اتفاقيات مع مصرفي الراجحي والإئمان لتسهيل عمليات تحويل أموال المصريين، فضلا عن بنوك العربي الوطني والأهلي التجاري والبلاد والجزيرة والسعودي للاستثمار.

وتضم شبكة مراسلته في الكويت وشركات الملا العالمية للصيرفة والمزني والبحرين والإنصاري وأمان والكويتية البحرينية للصيرفة الدولية واعتمادكو ولولو وعمان وول ستريت للصرافة. وبالنسبة إلى دولة الإمارات تضم شبكتها شركات الفردان ومؤسسة الإنصاري واكسبريس موني ولولو الدولية للصرافة ومركز الإمارات ولازي وورلد وايد كاش إكسبريس، وفي قطر يتم عبر بنوك مصر في الإمارات والبحرين المصري من خلال شركات الفردان والخليج والشركة الوطنية والمدينة للصرافة.

وتضم شبكتها في الأردن شركتي الكلال والعلوانة للصرافة، وسلطنة عمان عبر شركة يوني موني للصرافة، بجانب شركتي الزنج واليوسف للصرافة لمملكة البحرين.

ويملك البنك مكاتب التمثيل في كل من الإمارات والسودان وإثيوبيا وجنوب أفريقيا، بخلاف مؤسسة تابعة للبنك في مركز دبي المالي وثانية في السودان وثالثة في بريطانيا، وفرعين لتقديم الخدمات المصرفية في كل من نيويورك وشنغهاي.

ويتواجد بنك القاهرة، وهو ثالث البنوك الحكومية المصرية من حيث الحجم، عبر شبكة مراسلين في السعودية والإمارات والكويت والأردن وعمان والبحرين وقطر.

وقال أحمد شوقي الخبير المصرفي المصري إن البنوك المصرية لديها قاعدة رأسمالية تسمح لها بالتواجد في الأسواق الخارجية وتحديدا المناطق المصدرة للعملة الأجنبية، وأهمها دول الخليج العربي التي تعد منطقة تركز للعملة المصرية.

وإضافة لـ"العرب" أن تواجد البنوك المصرية في المنطقة العربية يحقق مميزات نسبية للاستثمار، فمن خلال فروع البنوك في الأقطار العربية يتمكن المستثمر من تحويل أمواله بطريقة أكثر سرعة وسهولة.

ووفق تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، حطيت مصر خلال الخمسة أعوام الماضية بتلقي أكبر حزمة من الاستثمارات الأجنبية على مستوى الدول العربية، وتلقت نحو 124.5 مليار دولار بحصة تصل نحو 32.2 في المئة.

دخلت البنوك المصرية سباق التوسع في المنطقة العربية عبر السعي لافتتاح فروع لها بخلاف مكاتب التمثيل المعتادة، والمنافسة مع البنوك العربية على خدمات التحويلات النقدية والتجزئة المصرفية بعد فورة الاستحواذات التي نفذتها البنوك العربية خلال السنوات الماضية على الساحة المصرفية المصرية.

وتمنح مقابلها الجنيه المصري ولن يسمح لأفراد أسرتك بسحب الدولارات من البنوك. ورغم أن هذه المعلومة غير حقيقية، إلا أنني توجست خيفة"، وقال محدثه "سدي أفراد يستطيعون توصيل قيمة 500 دولار لاسرتك في مصر بأسعار سوق الصرف الموازية والتي كانت في ذلك الحين ضعف السعر الرسمي".

وأضاف هشام الذي كان يعمل مندوبا للمبيعات لـ"العرب" أن محدثه طمأنه قائلا "لن أحصل على مبلغ الـ500 دولار منك إلا بعد أن تتصل بأسرتك في القاهرة وتؤكد من تسلمها الأموال". وواصل هشام سرد قصته قائلا: "قمت بالاتصال بأسرتي ووجدت الأموال وصلت لها بعد ثلاث ساعات من كاملة محدثي، ووجدت أن هذه الطريقة منتشرة بين أفراد الجالية المصرية، وأمن هؤلاء الأفراد في الحوافز لدرجة أنهم كانوا يدفعون الأموال عبر وسائطهم في القاهرة قبل أن أنفع لهم قيمة التحويلات بالدولار".



محمد الأزبي
نمسي للانتشار وتقديم الخدمات المصرفية للمصريين بالخارج

وأضاف هشام محمد الذي كان يعمل مندوبا للمبيعات لـ"العرب" أن محدثه طمأنه قائلا "لن أحصل على مبلغ الـ500 دولار منك إلا بعد أن تتصل بأسرتك في القاهرة وتؤكد من تسلمها الأموال". وواصل هشام سرد قصته قائلا: "قمت بالاتصال بأسرتي ووجدت الأموال وصلت لها بعد ثلاث ساعات من كاملة محدثي، ووجدت أن هذه الطريقة منتشرة بين أفراد الجالية المصرية، وأمن هؤلاء الأفراد في الحوافز لدرجة أنهم كانوا يدفعون الأموال عبر وسائطهم في القاهرة قبل أن أنفع لهم قيمة التحويلات بالدولار".



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - بدأت البنوك انتهاج سياسة الهجوم بدلا من الدفاع على ساحة البنوك العربية، وشدت عددا من الفروع في بعض الدول العربية، لخوض سباق المنافسة مستندة على قاعدة مالية قوية كونها السنوات الماضية.

وحصل بنك مصر على موافقة مجلس الوزراء في السعودية بمنحه رخصة لافتتاح فروع له في المملكة، كاول بنك مصري يتواجد رسميا على الأراضي السعودية.

ويركز البنك على التوسع في منطقة الخليج بشكل مكثف، ولديه ستة فروع في الإمارات، فرعان في دبي بجانب فروع في أبوظبي والشارقة ورأس الخيمة والعين.

وقال محمد الأتربي رئيس بنك مصر في تصريح خاص لـ"العرب" "نستهدف على الساحة المصرفية العربية وتقديم جميع الخدمات المصرفية للمصريين في الخارج، كذلك المستثمرين العرب الذين لديهم مشروعات في مصر".

وتضم شبكة فروع البنك في لبنان 20 فرعا، منتشرة في رياض الصلح وأشرافية ورأس بيروت وفرن الشبيك ومزرعة وكورنيش المزرعة وشياخ وفردان وزلقا وعالية وشطورة وحمانا وجونية والنبطية وصيدا وصور وطرابلس وزحلة ودورة والباقع الغربي.

ولدى بنك مصر عددا من البنوك المراسلة تصل إلى نحو 300 بنك في نحو 43 دولة حول العالم.

الجزائر تراهن على تجارة المقايضة للانفتاح على أفريقيا

مبادلة السلع مع مالي والنيجر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في الحدود الجنوبية

في مواسم الاستهلاك الزائد، كما هو الشأن بالنسبة إلى اللحوم خلال شهر رمضان إذا صار بالإمكان تسويقها خارج الولايات المعنية بتجارة المقايضة.

وتتمحور النشاط المذكور في الولايات الحدودية، وهي أدرار وتمنراست والبيزي وتندوف الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري، وموقعها يسمح بالنهوض بالنشاط الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، ويوفر بسلاسة البضائع الواقعة ضمن الاتفاقات المبرمة بين حكومات المنطقة.

وإذ لا تشكل تجارة المقايضة رقما مهما في الإحصائيات الرسمية حيث لا تتجاوز سقف المليون دولار، فإنها تمثل البنية للحد من ظاهرة التهريب والاتجار غير المشروع، وتشجع سكان المنطق الحدودية في الجانبين على المساهمة في خلق فرص الشغل وتمهيد المجال للتبادل التجاري الرسمي في المحيط الجغرافي المستهدف.

وذكرت تقارير رسمية أن الصادرات الجزائرية تشمل التمور والمخ المزلي ومنتجات بلاستيكية والألومنيوم والحديد والفولاذ ومنتجات صناعات تقليدية وبطانيات، أما الواردات فتتضمن المواشي من إبل وغنم وأبقار ومنتجات الحناء والشاي الأخضر والتوابل واللحوم المجففة، فضلا عن الذرة البيضاء والأرز والبقول الجافة وبعض الأقمشة.

وتجارة المقايضة هي نمط لتبادل البضائع بين الناشطين في القطاع بالولايات الجزائرية الأربع المذكورة، وما يقابلها في دولتي مالي والنيجر، وتتم بتبادل البضائع وبلا معاملات مالية وفق شروط متفق عليها بين الحكومات الثلاث، وهو نظام عريق في المنطقة، خاصة وأن النسيج الاجتماعي في الشريط الحدودي يتشكل من عائلات موزعة على البلدان المتجاورة.

في مواسم الاستهلاك الزائد، كما هو الشأن بالنسبة إلى اللحوم خلال شهر رمضان إذا صار بالإمكان تسويقها خارج الولايات المعنية بتجارة المقايضة.

وتتمحور النشاط المذكور في الولايات الحدودية، وهي أدرار وتمنراست والبيزي وتندوف الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري، وموقعها يسمح بالنهوض بالنشاط الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، ويوفر بسلاسة البضائع الواقعة ضمن الاتفاقات المبرمة بين حكومات المنطقة.

وإذ لا تشكل تجارة المقايضة رقما مهما في الإحصائيات الرسمية حيث لا تتجاوز سقف المليون دولار، فإنها تمثل البنية للحد من ظاهرة التهريب والاتجار غير المشروع، وتشجع سكان المنطق الحدودية في الجانبين على المساهمة في خلق فرص الشغل وتمهيد المجال للتبادل التجاري الرسمي في المحيط الجغرافي المستهدف.

وذكرت تقارير رسمية أن الصادرات الجزائرية تشمل التمور والمخ المزلي ومنتجات بلاستيكية والألومنيوم والحديد والفولاذ ومنتجات صناعات تقليدية وبطانيات، أما الواردات فتتضمن المواشي من إبل وغنم وأبقار ومنتجات الحناء والشاي الأخضر والتوابل واللحوم المجففة، فضلا عن الذرة البيضاء والأرز والبقول الجافة وبعض الأقمشة.

وتجارة المقايضة هي نمط لتبادل البضائع بين الناشطين في القطاع بالولايات الجزائرية الأربع المذكورة، وما يقابلها في دولتي مالي والنيجر، وتتم بتبادل البضائع وبلا معاملات مالية وفق شروط متفق عليها بين الحكومات الثلاث، وهو نظام عريق في المنطقة، خاصة وأن النسيج الاجتماعي في الشريط الحدودي يتشكل من عائلات موزعة على البلدان المتجاورة.



صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - تدفع الحكومة الجزائرية باتجاه تفعيل تجارة المقايضة مع دول الجوار الجنوبية في خطوة تستهدف تلمين البيات التعاون والتمهيد لتغيير البوصلة الاقتصادية نحو الوجهة الإفريقية، حيث بدأ هذا النشاط أولى خطواته مع دولة مالي بعد سنوات من غلق الحدود البرية، كما يجري دعم النشاط التجاري مع دولة موريتانيا.



كمال رزيق
الجزائر بصدد فتح المعابر الحدودية بعد أشهر من الإغلاق

وسجلت الجزائر أولى عمليات تجارة المقايضة مع دول الجوار باستقبال سلطات ولاية إليزي في أقصى الجنوب الشرقي لأكثر من 100 رأس غنم مقابل تصدير 20 طنا من التمور، لتكون بذلك فاتحة عودة النشاط المذكور بين الجزائر ودولة مالي، بعد سنوات من غلق الحدود البرية بين البلدين بسبب الأوضاع الأمنية ووباء كورونا.

وأولت الحكومة الجزائرية في مخطوط عملها أهمية قصوى لتجارة المقايضة (تبادل البضائع بين المتعاملين التجاريين في البلدين) في خطوة تستهدف النهوض بالحياة الاقتصادية في المناطق الحدودية مع دول الجوار، والتمهيد لتفعيل الوجهة الجنوبية باعتبارها سوقا تقع تحت

صندوق النقد يحذر من مخاطر الدين في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الاولية وانخفاض اسعارها. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفع عجز الميزانيات إلى 10.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 3.8 في المئة في 2019.

ودفعت الأزمة العديد من الدول للاقتراض، مستغلة وفرة السيولة في الأسواق العالمية، من أجل زيادة الإنفاق لتخفيف تبعات الجائحة.

وقال الصندوق إن من المتوقع أن تزداد احتياجات التمويل على مدار العامين المقبلين، وأن تحتاج الأسواق الناشئة في المنطقة حوالي 1.1 تريليون دولار في 2021-2022 من 748 مليار دولار في 2019-2020.

ولهذا مخاطره على الاستقرار المالي وقد يؤدي إلى تباطؤ التعافي الاقتصادي. ويعتمد عدد كبير من الدول على البنوك المحلية لتمويل احتياجات سيادية، مما قد يحد من توافر الائتمان للشركات والمشروعات الصغيرة.

وستصبح الدول ذات مستويات الدين المرتفعة أكثر انكشافا عندما يبدأ تشديد السياسات المالية العالمية، وهو ما قد يرفع تكاليف الاقتراض ويزيد من صعوبة طرق الأسواق.

وقال الصندوق "رغم أن مستويات الاحتياطي المريحة تقدم الدعم للأسواق الناشئة في المنطقة، فإن أوجه الإنكشاف أكبر للدول ذات الدين الخارجي المرتفعة والمساحة المالية المحدودة".

وتابع "حري بالدول تنفيذ سياسات وإصلاحات للمساهمة في خفض إجمالي احتياجات التمويل العام المرتفعة وتقليل، مع مرور الوقت، الإنكشاف السيادي للبنوك".

وأوصى الصندوق بالتنسيق بين السلطات المالية والنقدية، فضلا عن تعميق أسواق الدين المحلية والتوسع في قاعدة المستثمرين.

لاسيما في الدول مرتفعة الدين". يقول الصندوق إن الدول "السببقة إلى التطعيم"، وتشمل دول الخليج الغنية بالنفط وكازاخستان والمغرب، ستبلغ مستويات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 العام المقبل، بينما سيستغرق التعافي إلى تلك المستويات عاما آخر في الدول الأخرى.

وشهدت المنطقة، التي تضم 30 دولة من موريتانيا غربا إلى كازاخستان شرقا، تعافيا اقتصاديا في الربع الثالث مع تخفيف الدول إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد.

لكن مازالت التوقعات على درجة كبيرة من الضبابية وستتباين مسارات التعافي بناء على سرعة حملات التطعيم ومدى الاعتماد على القطاعات الأشد تضررا، مثل السياحة، والسياسات المالية للدول.

وقال جيهاد أزغور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، "بدأ التعافي، لكنه متباين وثمة ضبابية". وأضاف "ضبابية النظرة المستقبلية نابعة من استمرار إرث ما قبل الجائحة،

وقال في حديثه لـ"العرب" "رغم أن مستويات الاحتياطي المريحة تقدم الدعم للأسواق الناشئة في المنطقة، فإن أوجه الإنكشاف أكبر للدول ذات الدين الخارجي المرتفعة والمساحة المالية المحدودة".

وتابع "حري بالدول تنفيذ سياسات وإصلاحات للمساهمة في خفض إجمالي احتياجات التمويل العام المرتفعة وتقليل، مع مرور الوقت، الإنكشاف السيادي للبنوك".

وأوصى الصندوق بالتنسيق بين السلطات المالية والنقدية، فضلا عن تعميق أسواق الدين المحلية والتوسع في قاعدة المستثمرين.

واشنطن - قال صندوق النقد الدولي الأحد إنه على دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الحد من احتياجاتها إلى التمويل، إذ إن تنامي الدين الحكومي الذي تفاقم بسبب الجائحة يهدد فرص التعافي.

وشهدت المنطقة، التي تضم 30 دولة من موريتانيا غربا إلى كازاخستان شرقا، تعافيا اقتصاديا في الربع الثالث مع تخفيف الدول إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد.

لكن مازالت التوقعات على درجة كبيرة من الضبابية وستتباين مسارات التعافي بناء على سرعة حملات التطعيم ومدى الاعتماد على القطاعات الأشد تضررا، مثل السياحة، والسياسات المالية للدول.

وقال جيهاد أزغور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، "بدأ التعافي، لكنه متباين وثمة ضبابية". وأضاف "ضبابية النظرة المستقبلية نابعة من استمرار إرث ما قبل الجائحة،

وقال في حديثه لـ"العرب" "رغم أن مستويات الاحتياطي المريحة تقدم الدعم للأسواق الناشئة في المنطقة، فإن أوجه الإنكشاف أكبر للدول ذات الدين الخارجي المرتفعة والمساحة المالية المحدودة".

وتابع "حري بالدول تنفيذ سياسات وإصلاحات للمساهمة في خفض إجمالي احتياجات التمويل العام المرتفعة وتقليل، مع مرور الوقت، الإنكشاف السيادي للبنوك".

وأوصى الصندوق بالتنسيق بين السلطات المالية والنقدية، فضلا عن تعميق أسواق الدين المحلية والتوسع في قاعدة المستثمرين.



تعميم التطعيم يسرع من تعافي الاقتصاد